وهما ثبوت مخلوقيته للغير وثبوت مخلوقية الغير له
في جانب الماضي فزيد مثلا متقدم باعتبار كونه فاعلا
لعمرو على نفسه باعتبار كونه مفعولا لعمرو في المستقبل
فهذه نسبة وعلى عمرو باعتبار كونه اوجد عمروا فهذه
نسبة ثانية وزيد متاخر باعتبار كونه مفعولا لعمرو
عن نفسه باعتبار كونه فاعلا لعمرو فهذه نسبة
وعن عمرو باعتبار كونه عمروا وجده في جانب الماضي
فهذه نسبة ثانية فمن قال كالشارح تبعا للسنوسي
في شرح المتن بمرتبتين لاحظ مرتبة نفسه ومرتبة
غيره ومن قال بمرتبة لاحظ مرتبة نفسه فقط
والتحقيق الاول وقوله او مراتب في اكثر وذلك
كما اذا اوجد زيد عمروا وعمرو بكرا فيلزم ان يكون زيد
اوجد احدهما فان اوجد الذي يليه وهو عمرو
كان كما ذكرنا في المرتبتين وان اوجد الثالث
وهو بكر لزم تقدم كل نفسه بثلاثة مراتب وتاخره
عنها بثلاثة مراتب لان زيدا باعتبار كونه فاعلا
لعمرو متقدم على نفسه باعتبار كونه مفعولا لبكر
في المستقبل فهذه نسبة اولى وعلى عمرو باعتبار
كونه اوجد عمروا فهذه نسبة ثانية وعلى بكر لكونه
متاخرا عن عمرو لان عمروا اوجده فهذه نسبة
ثالثة وزيد متاخر باعتبار كونه مفعولا لبكر
عن نفسه باعتبار كونه فاعلا لعمرو والمؤثر
في بكر فهذه نسبة اولى وعن عمرو باعتبار كونه عمروا
وهو الذي اوجد بكرا وبكر هو الذي اوجد زيدا
فهذه نسبة ثانية وعن بكر باعتبار كونه اوجد

عمروا

فاذا كان الحدوث يؤدي الى الدور
او التسلسل المحال لزم ان يكون
محالا واذا استحال الحدوث
تعين القدم اذ لا واسطة بينهما
وهو المطلوب

واما البرهان
على وجوب البقاء فلانه
لو امكن ان يلحقه العدم
لانتفى عنه القدم لكون
وجوده ح جايزا حادثا
وهو باطل

عمروا وعمروا اوجد بكرا وبكرا اوجده فهذه نسبة ثالثة
قوله فاذا كان الحدوث الى اخره هذا مرتبط
بقوله وهو محال المذكور في جانب كل من التسلسل
والدور قوله لو امكن ان يلحقه العدم الى اخره
تقريره ان تقول لو لم يكن واجب البقا لامكن ان يلحقه
العدم لكن امكان لحوق العدم محال اذ لو امكن ان يلحقه
العدم لكان جائز الوجود لكن كونه جائز الوجود محال
اذ لو كان جائز الوجود لكان حادثا لكن كونه حادثا
محال اذ لو كان حادثا لانتفى عنه القدم لكن انتفا القدم
عنه محال لما تقدم من وجوبه له تعالى فما ادى اليه
وهو كونه حادثا محال فما ادى اليه وهو كونه جائز
الوجود محال فما ادى اليه وهو امكان لحوق
العدم له تعالى محال فما ادى اليه وهو عدم
وجوب بقائه محال فثبت نقيضه وهو وجوب
بقائه تعالى وهو المطلوب فالمصنف رحمه الله
تعالى اختصر في تقرير البرهان كما ترى ويدل لذلك
التقرير قوله لكون وجوده حينئذ الى اخره الذي
هو دليل لكون انتفا العدم مرتبا على امكان لحوق العدم
اي دليل للتلازم بينهما ويؤخذ من ذلك
ان الاقيسة الاربعة المذكورة ترجع لقياسين الثاني
منهما دليل للاستثنائية في الاول وان الاخيرين
منهما دليل للملازمة في القياس الثاني كما علمت ونظم القياسين
المذكورين هكذا لو لم يجب له البقا لامكن ان يلحقه العدم
لكن التالي باطل اذ لو امكن ان يلحقه العدم لانتفى عنه القدم
لكن التالي باطل وقوله كيف وقد سبق دليل للاستثنائية